تحليل مقارن لنتائج قطاع المصارف والخدمات المالية المدرجة للربع الثالث 2013

السعودية: صافي دخل عمليات البنوك 54 في المئة من حجم إيرادات خدماتها

6.327 ملايين ريال إجمالي تكلفة العمليات المصرفية

حققت البنوك والمصارف المدرجة بالسوق المالية السعودية «تداول» أرباحا تبلغ حوالي 7.413 مليون ريال خلال الربع الثالث من هذا العام وبما يعادل 25 في المئة من أرباح السوق للربع مقابل حوالي 6.745 ملايين ريال للربع المماثل من العام الماضي، أي بنسبة ارتفاع بحدود 10 في المئة .

في حين أتت متراجعة بحدود 8 في المئة عن الربع السابق والتي كانت عند حوالي 8.031 مليون ريال، أما خلال التسعة أشهر المنتهية بنهاية سبتمبر من هذا العام فقد حققت أرباحا تبلغ حوالي 23.08 بليون ريال مقارنة بحوالي 21.99 بليون ريال أي بنسبة ارتفاع عند حدود 5 في المئة .

تكلفة الخدمات المصرفية للقطاع في الربع الثالث تعادل 46 في المئة من حجم إجمالي دخل العمليات.. و«سامبا» يحقق أعلى هامش «صافي ربح»

ملامح قائمة الدخل للمصارف

يوضح الجدول رقم «1» أهم ملامح قائمة الدخل للشركات المدرجة بقطاع المصارف والخدمات المالية بالسوق المالية السعودية خلال الربع الثالث من عام 2013.

نلاحظ من الجدول «1» أن البنوك والمصارف المدرجة بالسوق المالية السعودية قد حققت إجمالي دخل لعملياتها «إيرادات خدماتها المصرفية» تبلغ حوالي 13.627 مليون ريال خلال الربع الثالث من عام 2013.

وقد بلغ إجمالي مصاريف العمليات «تكلفة خدماتها المصرفية» حوالي 6.327 ملايين ريال أي أن هامش الدخل التشغيلي المحقق يبلغ حوالي 7.345 مليون ريال وهو ما يعني أن هامش الدخل التشغيلي لشركات القطاع يبلغ 54 في المئة من إجمالي دخل عملياتها «إيرادات خدماتها المصرفية».

وبعد أن نأخذ أي بنود استثنائية في نتائجها المالية، نجد أنها استطاعت تحقيق صافي دخل للعمليات «صافي ربح» يبلغ حوالي 7.413 ملايين ريال، وهو ما يعني أن هامش صافي دخل العمليات يبلغ 54 في المئة من حجم إيرادات خدماتها، إضافة لذلك فقد جنبت الشركات المدرجة بالقطاع حوالي 1.622 مليون ريال كمخصص خسائر الائتمان للربع وهو ما يمثل 26 في المئة من مصاريف عملياتها و 12 في المئة من إيراد خدماتها.

حجم محفظة القروض بعد استبعاد «غير العاملة» يبلغ 938 بليون ريال منها 30 في المئة استهلاكية و68 في المئة قروض تجارية

وحتى نحقق الاستفادة القصوى من المعلومات المدرجة بالجدول السابق رقم «1» دعونا نستعرضه بطريقة أخرى كي يتسنى لنا معرفة أداء كل شركة من شركات القطاع بعمق أكبر كما هو موضح بالجدول التالي رقم «2».

ويمكن استخلاص النتائج التالية مع ملاحظة أن بنود دخل العمليات منسوبة إلى إجمالي دخل العمليات وأن بنود مصاريف العمليات منسوبة إلى إجمالي مصاريف العمليات:

– ان تكلفة الخدمات المصرفية للقطاع بالربع الثالث تعادل 46 في المئة من حجم إجمالي دخل العمليات «إيرادات الخدمات المصرفية» وأن مجموعة سامبا المالية قد حققت – أدنى معدل تكلفة لخدماتها عند 33 في المئة من حجم إجمالي دخل عملياتها «إيرادات خدماتها المصرفية» بينما نجد أن بنك البلاد قد حقق أعلى معدل تكلفة خدمات عند 60 في المئة من حجم إجمالي دخل عملياته «إيرادات خدماته المصرفية» ولهذا انعكاس مباشرة على هامش الدخل التشغيلي للعمليات المصرفية حيث بلغ الدخل التشغيلي لشركات القطاع 54 في المئة وقد حققت مجموعة سامبا المالية أعلى هامش دخل تشغيلي عند 67 في المئة بينما احتل بنك البلاد المركز الأدنى عند 40 في المئة .

البنوك السعودية تحقق أرباحا جيدة

محفظة القروض بلغت 983 مليون ريال منها 30 في المئة استهلاكية

– أن صافي دخل العمليات للقطاع «صافي الربح» بعد البنود الاستثنائية بالربع الثالث يبلغ 54 في المئة من حجم إجمالي دخل العمليات «إيرادات الخدمات المصرفية» وقد حققت مجموعة سامبا المالية أعلى هامش صافي دخل للعمليات «صافي ربح» عند 67 في المئة بينما احتل بنك البلاد المركز الأدنى عند 40 في المئة .

– أن مخصص خسائر الائتمان للقطاع بالربع الثالث يبلغ حوالي 1.622 مليون ريال للربع وهو مايعادل 26 في المئة من مصاريف العمليات للقطاع وأن السعودي الهولندي كان أقل البنوك تجنيب عند 5 في المئة من مصاريف عملياته بينما نجد أن هذا المخصص بمصرف الراجحي يمثل 42 في المئة من مصاريه عملياته في حين أن بنك الجزيرة قد قام بعكس مخصصات إئتمان بالربح بحوالي 3 ملايين ريال..! على الرغم من أنه أقل البنوك بمعدل تغطية القروض غير العاملة!

– أن ربح السهم الصافي يبلغ 0.76 ريال لقطاع المصارف والخدمات المالية بالربع الثالث من عام 2013م وأن مجموعة سامبا المالية قد حققت أعلى ربح للسهم الواحد عند 1.130 ريال لكل سهم من أسهمها بينما نجد أن مصرف الإنماء حقق أقل ربح للسهم الواحد عند 0.17 ريال.

– أن العائد على حقوق المساهمين أول الربع يبلغ 3.59 في المئة لقطاع المصارف والخدمات المالية بالربع الثالث من عام 2013م وأن السعودي الهولندي قد حقق أعلى عائد على حقوق المساهمين أول الربع عند 5 في المئة بينما نجد أن مصرف الإنماء قد حقق أدنى عائد على حقوق المساهمين أول العام عند 1.5 في المئة .

– أن القيمة الدفترية للسهم بنهاية الربع الثالث 2013م تبلغ 21.82 ريال بقطاع المصارف والخدمات المالية وأن السهم الواحد لمجموعة سامبا المالية الأعلى في شركات القطاع من حيث القيمة الدفترية عند 37.22 ريال بينما تبلغ القيمة الدفترية لسهم مصرف الإنماء 11.62 ريال كأقل شركة من شركات القطاع.

عشرون دولة تشارك في المؤتمر الدولي للأمن الصناعي

تبدأ أعمال المؤتمر الدولي السادس عشر للأمن الصناعي والذي تنظمه الأمانة العامة للهيئة العليا للأمن الصناعي خلال الفترة من 25- 26 نوفمبر الجاري، وذلك في مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض.

ويتخلل المؤتمر كلمات رئيسية من قبل كبار الشخصيات من القطاعين العام والخاص منهم المهندس محمد بن حمد الماضي الرئيس التنفيذي لشركة الصناعات الاساسية «سابك»، والدكتور مصلح بن حامد العتيبي الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية بالجبيل، كما يحتوي المؤتمر الذي يقام على مدى يومين متتاليين على 24 محاضرة علمية وورشة عمل من خلال ثلاثة محاور رئيسة هي: الأمن ومكافحة الحريق والسلامة المهنية.

يشارك في هذه المحاضرات نخبة من الأكاديميين والخبراء والمستشارين السعوديين والدوليين، حيث شكلت الأمانة العامة للهيئة العليا للأمن الصناعي لجنة من المختصين والأكاديميين من منسوبي الهيئة ومن كبرى الشركات، كما تم التعاون مع مستشارين عالميين ومختصين وجمعيتين دوليتين بارزتين هما ASIS و IOSH؛ لدعم المؤتمر من الناحية العلمية واعتماد الشهادات التي تمنحها الهيئة العليا للأمن الصناعي في وزارة الداخلية للمشاركين في محاضرات المؤتمر وورش العمل.

ويصاحب المؤتمر الدولي السادس عشر للأمن الصناعي المعرض الدولي للأمن الصناعي IFSEC OSH Arabia الذي يستمر خلال الفترة من 21 – 23 محرم الموافق 24 – 26 نوفمبر، وذلك بمشاركة شركات سعودية وخليجية وعالمية من أكثر من 20 دولة في العالم، حيث تقوم بعرض أحدث التقنيات والأجهزة والخدمات والحلول في مجالات الحماية والأمن ومكافحة الحريق والسلامة المهنية.

«بوينغ» و«إيرباص» تتصارعان لاقتناص أكبر حصة من طلبيات الشركات الخليجية

معرض دبي للطيران انطلق وسط تنافس حاد بين المصنعين

عزز النمو الاقتصادي في دول الخليج العربي من زيادة الطلب على قطاع الطيران والنقل الجوي، الأمر الذي زاد من حدة المنافسة بين المصنعين، وذلك للفوز بأكبر حصة من طلبيات شركات الطيران الخليجية لتعزيز أسطولها.

ويشهد معرض دبي للطيران، الذي انطلق امس ويستمر حتى الخميس ، منافسة حادة بين عملاق الطيران الأمريكي «بوينغ» وكبرى شركات تصنيع الطائرات الأوروبية «إيرباص»، اللذين يتنافسان على الفوز بالحصة الكبرى من عقود الطيران في معرض دبي..

ويأتي انطلاق معرض الطيران بدبي في وقت وصفت فيه منطقة الشرق الأوسط بأنها الأسرع نموا حول العالم، إذ يصل معدل النمو لنحو 7.1 في المئة، مقابل 4.7 في المئة.

وقال جيفري جونسون، رئيس شركة «بوينغ» الشرق الأوسط، إن منطقة الشرق الأوسط تعتبر من أكثر المناطق العالمية نشاطا في قطاع الطيران، مشيرا إلى تواجد شركته في المنطقة يرجع إلى عدة عقود، وموضحا أن شركته ستبقى ملتزمة بتعزيز حضورها بشكل أكبر، وتقوية شراكاتها مع الحكومات والشركات والعملاء لدعم تطوير وتنمية الإمكانات والبنية التحتية لقطاع الطيران في المنطقة.

وقال مسؤول في «بوينغ» خلال مؤتمر صحفي قبيل انطلاق معرض دبي للطيران، إن شركته تستحوذ على 40 في المئة من سوق الطيران في الشرق الأوسط، مؤكدا ثقته بأن «بوينغ» ستلعب دورا يزداد أهمية في هذه المنطقة المحورية في مجال النقل الجوي.

وقال مارتي بينتروت نائب الرئيس لمبيعات الطائرات التجارية لدى «بوينغ»، في الشرق الأوسط وروسيا وآسيا الوسطى: «حصتنا حاليا من السوق تبلغ 40 في المئة مقابل 60 في المائة لإيرباص»، مشيرا إلى أن تفوق «إيرباص» يرجع إلى أن الشركة الأميركية لم تتنبه منذ سنوات للدور الذي يمكن أن تلعبه منطقة الشرق الأوسط في عالم صناعة الطيران.

وقال مسؤولون في الشركة المنظمة لمعرض دبي للطيران، إن الحدث سيقام على مساحة 650 ألف متر مربع، وهي ضعف مساحة دورته السابقة، ويشارك فيه ألف عارض ويتوقع له أن يستقبل 60 ألف زائر من مختلف أنحاء العالم، حيث سيقام للمرة الأولى منطقة دبي وولد سنتر وفقا لما ذكرته وكالة الأنباء الألمانية.

ويتوقع العاملون في صناعة الطيران أن يشهد المعرض صفقات كبرى توقعها شركات الطيران العربية والخليجية التي تنمو بمعدلات كبيرة، وعملاقا تصنيع الطيران «بوينغ» و«إيرباص».

وكانت الدورة الأخيرة من المعرض، التي اقيمت في نوفمبر 2011، حيث سجلت وقتها صفقات بلغت قيمتها 63.3 مليار دولار، تضمنت طائرات جديدة وخدمات الصيانة ومحركات وبرامج تدريب أطقم الرحلات.

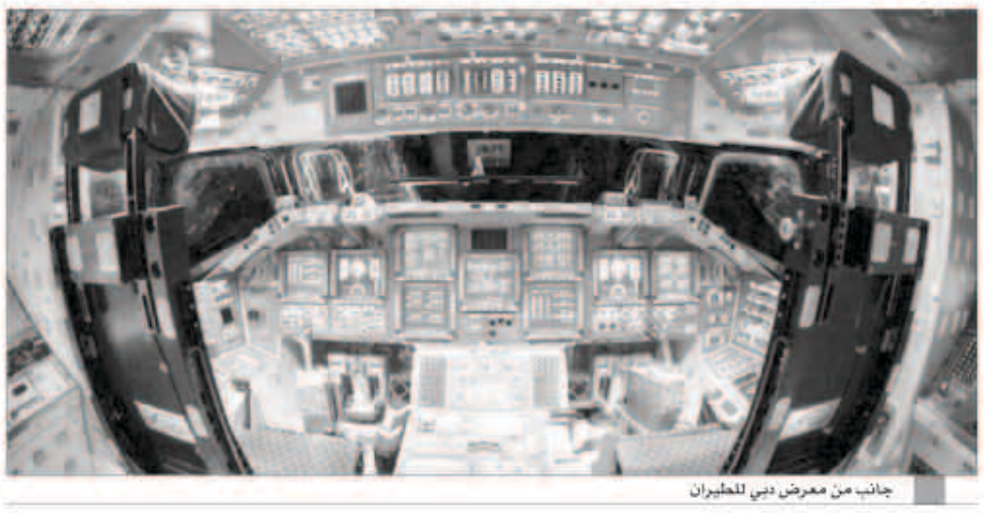
جانب من معرض دبي للطيران

فاتورة الواردات الغذائية العالمية تتجه إلى الانخفاض بقيمة 1.15 تريليون دولار

تشير التنبؤات الى نمو استهلاك العالم من السكر بنحو 2 في المئة فقط خلال الفترة المقبلة، ويُتوقع بالتالي أن يكون ارتفاع الإنتاج محدودا في البرازيل باعتبارها أكبر منتج، ومصدر للسكر في العالم، نظرا إلى أن ظروف الطقس غير المواتية أعاقت عمليات الحصاد.

وفي الإطار نفسه، تشير توقعات بأن تنمو أرصدة المخزونات العالمية من الحبوب حتى نهاية عام 2014 وبنسبة 13 في المئة إلى ما مقداره 564 مليون طن، وستسجل الحبوب الخشنة وحدها نموا مقداره 30 في المئة.

ووفق ذلك فالمتوقع أن تنمو أرصدة القمح والأرز على المستوى العالمي، بنسبتي 7 و 3 في المئة على التوالي.

وكانت المؤشرات قد اوضحت بأن إنتاج الألبان سينمو في العالم خلال نهاية 2013 بنسبة 1.9 في المئة ، ومن المتوقع أن تأتي معظم الزيادات من جانب آسيا وأمريكا اللاتينية وإقليم الكاريبي، في حين سيرد نمو محدود فقط من المناطق الأخرى، وحتى مع انخفاض أسعار منتجات الألبان الدولية من ذروتها في إبريل، فلا تزال ذات مستويات مرتفعة تاريخيا.

ومن المتوقع أن ينمو إنتاج اللحوم العالمي بنسبة 1.4 في المئة بنهاية عام 2013؛ علما بأن الأسعار ظلت ذات مستويات مرتفعة تاريخياً منذ بداية عام 2011، وليس ثمة ما يدل على انخفاض الأسعار عموماً، بالرغم من انخفاض تكاليف العلف.

وفي شأن متصل يتوقع أن يسجل إنتاج المحاصيل الزيتية في العالم أعلى معدلاته على الإطلاق في عام 2013 / 2014 بدفع من المحاصيل القياسية لفول الصويا في أمريكا الجنوبية. وينبغي للإنتاج العالمي من منتجات البذور الزيتية أن يضاهي الاستخدام العالمي للعام الثاني على التوالي، بالرغم من إمكانية إنتاج فائض كبير في حالة المساحيق وكعكة اللب.

وقالت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ووفق بيان صادر عنها « ومن شأن هذا التوسع في الأرصدة العالمية من الحبوب أن يرفع معدل المخزون إلى الاستخدام بنسبة تصل إلى 23 في المئة، على نحو يفوق بكثير أدنى مستوى تاريخي بلغ 18.4 في المئة لهذا المعدل خلال الفترة 2007 / 2008.

تتجه إلى التوسع في أدوات الاستثمارات الإسلامية

دول الخليج تخطط لتنويع محافظها الاستثمارية لتفادي أي أزمات مالية عالمية

تخطط الدول الخليجية المصدرة للنفط ، في تنويع محافظها الاستثمارية خلال الأشهر القليلة المقبلة، لتفادي أي هزات مالية عالمية قادمة قد تؤثر بصورة سلبية على استثماراتها وخاصة في الأسواق الأمريكية، والتي قدرت بحوالي تريليون وست مئة مليار دولار في أدوات استثمار أمريكية وودائع في البنوك.

ويأتي ذلك بعد الأزمة الأخيرة التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي بسبب توقف الحكومة الفدرالية عن السداد والقلق الذي ساور الماليون في حالة توقف أكبر دولة اقتصادية عن الوفاء بالتزاماته المالية.

وأشارت عدد من التحليلات المالية التي نشرت خلال الأسبوعين الماضيين في عدد من النشرات الاقتصادية المتخصصة إلى أن الدول الخليجية أدركت الآثار الخطيرة على اقتصادياتها في حالة نشوب أزمة مالية في الأسواق الأمريكية وما يترتب على ذلك من تداعيات في حالة تراجع أسعار الدولار وتضرر كثير من الاستثمارات مثل نقص السيولة وتصاعد نسبة البطالة وقلة الطلب على السلع والخدمات ما يفضي إلى ركود اقتصادي عميق يضر بالتنمية.

فقد نشرت «آي جي أن فاننشال» تحليلا مطولا عن الآثار السلبية في حالة حدوث أزمة مالية قادمة مشيرة إلى أن الدول البترولية قد تكون الأقل تأثرا نظرا لكونها ستعوض أي فاقد في سيولتها المالية عبر ضخ كميات من النفط مع احتمال تراجع عائداتها إلا أنها ستكون في وضع أفضل من غيرها.

وقالت « بزنس ويك» أن الدول الخليجية تتجه بصورة عملية إلى تنويع محافظها الاستثمارية، بعيدا عن الاقتصاديات المعرضة للانهيار لتفادي أي آثار سلبية على استثماراتها حيث أن 75 في المئة من الاستثمارات الخارجية الخليجية في أدوات استثمار أمريكية، مشيرة إلى أن هذه الخطوة من الدول الخليجية في توزيع استثماراتها جغرافيا ستساهم في للحد من المخاطر في حالة حدوث أزمة مالية، متوقعة أن تتجه إلى التوسع في أدوات الاستثمار الإسلامية.

وذهب نشرة «انيرجي انديك ابتل» إلى القول بأن الدول التي تمتلك احتياطيات كبيرة من النفط ومنها على سبيل المثال المملكة، ستكون الأقل عرضة للهزات الاقتصادية في حالة نشوبها، رغم أنها لن تكون في منأى عن ذلك بيد أن الأضرار المالية قد تكون محدودة سيما أنها تمتلك ثاني أكبر احتياطي للنفط، ولديها القدرة على إنتاج النفط حتى ولو وصل إلى مستويات منخفضة بخلاف بعض الدول التي لن تنتج النفط حتى يبلغ أسعار تكون فوق 50 دولارا للبرميل.

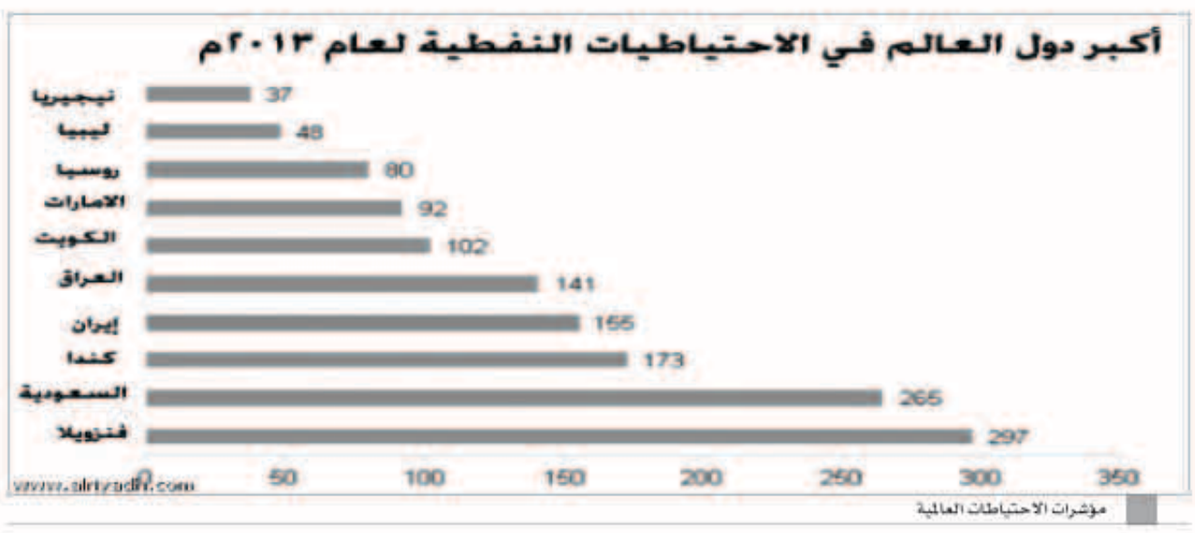

مؤشرات الاحتياطات العالمية